الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : محدود
E/ESCWA/NR//89/WG.4/4
٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩
الاصل : ARABIC
بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
NOV 19 1989
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

اجتماع فريق خبراء بشأن دور المؤسسات
التمويلية المتخصصة في تنميـــــــــة
القدرات التكنولوجية المحلية
١٣ ــ ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩
القاهرة

دور المؤسسات التمويلية المتخصصة
في تنمية القدرات التكنولوجيـــة المحليـة

ورقة المصرف الصناعي السوري

اعد هذه الدراسة السيد عبد القادر عبيدو، رئيس مجلس ادارة المصرف الصناعي السوري، والآراء الواردة تمثل وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

طبعت هذه الدراسة دون تحرير.

89-1426

الجمهورية العربية السورية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
المصرف الصناعي
==========

ورقة عمل

حول موضوع دور المؤسسات التمويلية المتخصصة في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية

١ـ لمحة موجزة عن تطور التنمية الصناعية في الجمهورية العربية السورية:

كانت الصناعة السائدة حتى عام ١٩٥٠ أقرب الى الورشات الصناعية منها الى الوحدات الصناعية واقتصرت الوحدات الصناعية على بعض مصانع لانتاج الاسمنت والصناعات النسيجية والسكر وشهدت الخمسينات نشوء عدد من الصناعات الحديثة لانتاج السلع الاستهلاكية والتي تقوم بالدرجة الاولى على تصنيع المواد الاولية المحلية كصناعات الغزل والنسيج والاسمنت والزجاج والمعلبات الغذائية والزيوت النباتية والسكر والصابون ، وكانت هذه الصناعات ذات طاقة انتاجية محدودة وتقنية متواضعة وكان دور الدولة في حينه يقتصر عمليا على تشجيع مبادرات الاستثمار الصناعي الفردية من خلال حماية منتجات الصناعات المحلية من منافسة المنتجات الاجنبية بالاضافة الى كفالة القروض التي يطلبها المستثمرون من المصارف التجارية . وحتى مطلع الستينات كانت وحدة التكرير هي الصناعة الوحيدة الذي أقامها القطاع العام وقد ظهر تحول جذري في السياسة الانمائية منذ مطلع عام ١٩٦٣ وذلك بعد قيام ثورة الثامن من آذار الاشتراكية اذ تم البدء باسناد الدور الاساسي في التنمية في القطر العربي السوري الى القطاع العام فقد نشأ القطاع العام الصناعي في مطلع عام ١٩٦٤ حيث تم تأميم ثمان شركات صناعية وفي عام ١٩٦٥ أممت اثنتان وعشرون شركة صناعية وبعد أن شمل التأميم في تواريخ لاحقة عدة شركات صناعية أخرى بحيث بلغ عدد الشركات المؤممة مائة وثمان شركات منذ أن صدرت قوانين التأميم توسعت الشركات المؤممة وأدخلت اليها تقنيات جديدة كما أقامت الدولة خلال سنوات الخطط الخمسية المتعاقبة شركات صناعية جديدة وبتقنيات حديثة ومتطورة وأصبح مبدأ التنويع في القطاع العام الصناعي هدفاً أساسي من أهداف النظام الاقتصادي في القطر الذي كان على الصعيد التخطيطي اوعلى الصعيد

الاستراتيجي كما أصبح للقطاع العام الصناعي الدور الرائد في عملية التنمية الصناعية وبات دور القطاع الخاص دورا مكملا ومساندا له • وتتميز الوحدات الصناعية التابعة للقطاع العام وخاصة الحديثة بالمقارنة مع الوحدات التابعة للقطاع الخاص بكبر حجمها من حيث طاقتها الانتاجية ومن حيث عدد العاملين فيها •

هذا وقد كان تطور القطاع الخاص الصناعي بعد صدور قوانين التأميم للعديد من الشركات الصناعية يسير بمعدل منخفض ولكن خلال السبعينات والثمانينات ارتفع معدل التطور بشكل تدريجي حتى أصبح القطاع الخاص الصناعي رديف هام وأساسي للقطاع العام الصناعي الرائد وأصبح له دور ملحوظ في التنمية الصناعية في القطر الى جانب القطاع العام وفي حدود سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية وضمن المجالات الصناعية الكثيرة والمتنوعة التي حددتها الدولة للقطاع المذكور ويلاحظ الاهتمام الكبير بدعم الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المحلية وكذلك التي لها الصفة التصديرية •

وفي الواقع فان التطور كان في القطاعين الصناعيين العام والخاص معا وذلك من خلال الخطط الخمسية المتعاقبة وقد حصل هذا التطور عن طريق ادخال التقنية الحديثة في حالات تأسيس المشاريع الصناعية الجديدة او توسيع الصناعات القائمة او عملية استبدال التقنيات القديمة بتقنيات حديثة وكذلك عن طريق زيادة الطاقات الانتاجية وتنوع الصناعات من حيث الانتاج وبما يتناسب وحاجات القطر الاساسية من صناعات استهلاكية او تحويلية او استخراجية وبما يؤمن تصنيع المواد الاولية المحلية ان كان للاستهلاك او للتصدير بالاضافة الى توفير فرص أكبر للعمل في القطاع الصناعي •

وكذلك فانه ادراكا من الدولة لاهمية جذب رؤوس أموال المغتربين ورعايا الدول العربية وتشجيعا لاستخدام رؤوس الاموال هذه في عملية التنمية الصناعية في القطر فقد أصدرت الدولة عدد من التشريعات والانظمة والتي تنص على منح ضمانات ومميزات لرؤوس اموال المغتربين ورعايا الدول العربية المستثمرة في مشاريع التنمية الاقتصادية والتي من بينها المشاريع الصناعية •

كل ذلك بهدف تعميق تجربة التنمية الصناعية في القطر والاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة والمتطورة ورؤوس الاموال المتوفرة في الداخل ورؤوس الاموال العائدة للمغتربين ورعايا الدول العربية

٢ ـ المصرف الصناعي في الجمهورية العربية السورية ودوره في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية :

لقد أحدث المصرف الصناعي في القطر العربي السوري عام ١٩٥٨ لتحقيق غرض عام هو النهوض بالصناعة في حدود سياسة الدولة الاقتصادية والصناعية والقيام بالاعمال المصرفية الخاصة عن طريق :

ـ تقديم القروض لآجال متوسطة لاتتجاوز خمس سنوات ولآجال طويلة لاتتجاوز عشر سنوات لتوسيع الصناعات القائمة واحداث صناعات جديدة على أن تؤمن هذه القروض برهن عقاري او غيره من الضمانات المقبولة الاخرى .

ـ تقديم القروض والسلف القصيرة الاجل لغايات التمويل الموسمي .

ـ المساهمة في تأسيس شركات مساهمة وطنية صناعية وشراء أسهم وسندات الشركات الصناعية الوطنية في حدود نصف رأس مال المصرف مضافا اليها المبالغ الاحتياطية والاستهلاكات وللمصرف حق الاحتفاظ بالاسهم والسندات التي يملكها او يبيعها في السوق الحرة تبعا لمقتضيات المصلحة .

ـ ابداء المشورة الفنية وتقديم المعلومات للمتعاملين معه او لمراسليه وفق التعليمات الخاصة بذلك .

ـ تعاطي سائر الاعمال المالية والمصرفية التي تتفق مع أغراضه .

ـ هذا وقد بدأ المصرف عملياته في شباط ١٩٥٩ بمنح قروض متوسطة الاجل ثم زاول عمليات حسم السندات واصدار الكفالات منذ عام ١٩٦٠ وبقي الحال كذلك حتى منتصف عام ١٩٦٦ حيث رابط التخصص المصرفي وأصبح المصرف المتخصص بتمويل القطاع الصناعي ومنذ ذلك التاريخ بدأ المصرف بجميع فروعه بممارسة جميع العمليات والخدمات المصرفية بحيث شملت بالاضافة الى ما ذكر أعلاه فتح الحسابات الجارية المدينة ومنح السلف على عقود التصدير وعلى وثائق الشحن للتصدير وشراء الشيكات والسحوبات وتحصيل السندات واصدار الحوالات ، كل ذلك

باستثناء العمليات التي تنطوي على التعامل بالنقد الاجنبي .

— وقد تم احداث المصرف بامكانيات محدودة ورأسمال قدره/ ٥ر٢ ١/ مليون ل.س ثم زيد رأسماله الاسمي عام ١٩٦٧ الى/ ١٠٠/ مليون ل.س .

والعمل جار حاليا لتطوير امكانياته وزيادة رأسماله ليتمكن من أخذ دوره الكامل في تمويل خطط التنمية الصناعية في القطر باعتباره المصرف المتخصص بتمويل التنمية الصناعية ومجاراته للتطور الحاصل في القطاع الصناعي .

هذا ويقدم المصرف تسهيلاته وخدماته الى المؤسسات والهيئات والشركات والمنشآت والافراد من مختلف القطاعات الصناعية (العام والمشترك والتعاوني والحرفي والخاص) .

هذا وينحصر تمويله للقطاع العام الصناعي بالتمويل القصير الاجل لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الاولية وتأمين مستلزمات الانتاج أما تمويل تأسيس وتوسيع المشاريع الصناعية العائدة للقطاع العام الصناعي فيتم عن طريق وزارة المالية اما تمويلا نهائيا او بقرض من صندوق الدين العام .

وعليه فان دور المصرف الصناعي هو كما ذكرنا محصور بالتمويل القصير الاجل لذا فان دراسة المشاريع الصناعية العائدة للقطاع العام في مرحلة التأسيس والتوسع من حيث اختيار التقنيات الخاصة بها او من حيث الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع يتم من قبل الجهات الاخرى ذات العلاقة كوزارة الصناعة وهيئة تخطيط الدولة عن طريق الكوادر الفنية والاقتصادية المتوفرة لديها او عن طريق تلك الكوادر بالاستعانة بالخبرات الاجنبية اللازمة التي يقتضيها تنفيذ تلك المشاريع كما أن مركز البحوث في القطر العربي السوري يساهم مساهمة فعالة في هذا المجال ويقدم الدراسات والبحوث المتعلقة بعمليات التنمية واختيار التكنولوجيا المناسبة واقتراح تطوير القائم منها .

هذا ويقوم المصرف بتمويل القطاعات الصناعية الاخرى وخاصة القطاع الخاص الصناعي بجميع أنواع التمويل ان كان :

أ — عن طريق التمويل القصير الاجل لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الاولية وتأمين مستلزمات الانتاج ولمدة لاتتجاوز السنة ويستند في منح هذه القروض الى :

أ ـ الحاجة الى القرض .

٢ ـ الوضع المالي للمتعامل وسمعته الادبية .

٣ ـ الطاقة الانتاجية .

٤ ـ الدورة التمويلية .

٥ ـ امكانية التسديد بالاستحقاق .

ب ـ عن طريق القروض المتوسطة الاجل التي لاتتجاوز الخمس سنوات والقروض الطويلة الاجل التي لاتتجاوز العشر سنوات لتمويل توسيع الصناعات القائمة او لاحداث صناعات جديدة عن طريق شراء الآلات والمعدات والمركبات الآلية او شراء او اقامة المباني او شراء الاراضي اللازمة للصناعة بموجب تراخيص رسمية او ما يقوم مقامها .

ويستند في منح هذه القروض الى العناصر التالية :

١ ـ الحاجة الى القرض

٢ ـ الوضع المالي للمتعامل وسمعته الادبية .

٣ ـ امكانيات التسديد في الاستحقاق

٤ ـ بيان بالاموال الخاصة والاصول الثابتة .

٥ ـ التصاميم الفنية للمشروع وبيان كلفته والمدة اللازمة لانجازه والدراسة الاقتصادية له .

٦ ـ بيان بنوع الآلات والمركبات الآلية المراد شراؤها وكلفتها .

ولابد من الاشارة الى أن القطاع المشترك الصناعي يستفيد من القروض المتوسطة والطويلة الاجل في حالة التوسع فقط بالاضافة الى استفادته من التمويل القصير الاجل .

ودور المصرف الصناعي في مجال المساعدة في اختيار التقنية اللازمة من حيث نوع الآلات وانتاجيتها موضوع التمويل او تقنية انتاجها وتطويره لايزال محدودا وتبقى الدراسة فقط لواقع الحال ومن واقع المشروع المتقدم من المقترض ومدى حاجته الى التمويل اما اختيار المشروع الصناعي ومصادر وانواع آلاته وتجهيزاته فتقدير ذلك هو لصاحب المشروع .

٢ـ الاقتراحات :

مما تقدم وفيما يتعلق بموضوع الاجتماع المقرر عن دور المؤسسات التمويلية في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية وأهمية ربط عمليات مؤسسات التمويل المتخصصة (البنوك الصناعية) مع عملية تنمية القدرات التكنولوجية ولما كانت أنظمة المؤسسات المالية في منطقة الاسكوا قاصرة في مجال تطوير التكنولوجيا والامكانيات التكنولوجية على تمويل :

١ـ الجزء المطلوب لاقامة الطاقة الانتاجية .

٢ـ توسيع الطاقات الانتاجية القائمة .

٣ـ تمويل التجديد والتحديث

بينما يتبين أن هناك أهمية كبرى الى جانب كل ذلك هي أهمية تمويل البحث والاستقصاء عن تطور التغييرات التكنولوجية المطلوبة في المراحل الثلاث المذكورة باعتبار أن هذا التمويل هو أساسي لتحقيق التطوير اللازم للطاقات التكنولوجية ونظرا لأن البنوك الصناعية هي المعنية أساسا وفق سياسة الدولة في تحقيق التنمية الصناعية وبالتالي المساهمة في تطوير التكنولوجيا المحلية وخاصة في مجال الصناعة فانها لابد من قيامها بدور مناسب في هذا التطوير عن طريق ايجاد كادر فني متمرس لديها والعمل على تأهيله وتأمين الظروف المناسبة لمتابعة التغييرات في عالم التكنولوجيا وبما يتعلق بالصناعات المختلفة والمسموح باقامتها واعداد اضابير خاصة بكل مشروع صناعي وفق أحدث الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة مع دراسة كاملة للجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروع المذكور توضع تحت تصرف المواطنين الذين يرغبون باقامة مشاريع صناعية جديدة ودخول ميدان الصناعة والمساهمة في عملية التنمية الصناعية .

بالاضافة الى ضرورة قيام المصرف الصناعي بايجاد نصوص لديه تسمح بتمويل ودعم المبدعين والمخترعين الذين يحصلون على براءات اختراع لآلات وتجهيزات صناعية تقنية متطورة لتمكينهم من التنفيذ والافادة من هذه الاختراعات وتطويرها في المستقبل .

هذا بالاضافة الى دعم مراكز البحوث بالخبرات اللازمة وايجاد صناديق خاصة

تعنى بتطوير وتنمية الطاقات التكنولوجيـة للمشاريع الصناعية قبل الاستثمار وبعده وتعمل على ايجاد نظام معلومات تكنولوجية مهمته متابعة التغييرات النوعية في عالم التكنولوجيا وفي مجال مستويات الكفاءة بالاضافة الى القيام بدراسات جدوى تتجاوز مجرد اختيار الاساليب الفنية وتحديد مستويات وتقنيات الانتـاج •

وتساهم في تأهيل وتدريب الكادر الفني للمصارف الصناعية وافادتها من المعلومات والتغييرات الفنية في عالم التكنولوجيا التي تتوفر لدى تلك الصناديق •

آملين لهذا الاجتماع النجـاح وتحقيق أهدافـــه •

دمشق في ٨ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨٩

رئيـــس مجلـــس الادارة
المدير العام للمصرف الصناعي
في الجمهورية العربية السورية

عبـــد القـــادر عبيـــــدو

UNESCWA LIBRARY
20007360